

بين النطق السامي والتنفيذ الحكومي

النطق السامي الذي توجه به صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله في بداية كل دور من أدوار انعقاد مجلس الأمة يعكس مدى حرص سموه على معالجة القضايا والمشكلات الكبرى، كما يمثل هذا النطق السامي وثيقة وطنية هامة وتوجيهاً أميرياً ملزماً للحكومة، التي يفترض بها أن تضع هذا التوجيه السامي نصب عينها وهي تتولى المسؤولية التنفيذية.

ولعلنا عندما نستعرض بعضاً مما جاء في النطق السامي في أدوار انعقاد مختلفة، نجد البون شاسعاً بين ما كان يتطلع إليه سموه حفظه الله من معالجات جادة للقضايا والمشكلات العامة وبين عدم وفاء الحكومات المتعاقبة بتنفيذ هذه التوجيهات السامية، ولنأخذ بعضاً من هذه الأمثلة:

فقد تفضّل صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه في النطق السامي الذي ألقاه في افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة 1993/10/26 إلى أن " نضع ..نصب أعيننا أمرين أساسيين أولهما اصلاح الوضع الإداري في مؤسساتنا العامة والخاصة ، الذي تنصلح من خلاله أمور كثيرة على أن يكون العمل لذلك صادقاً ، ليس مجرد شعارات ، فالله عز وجل يقول (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) والأمر الثاني : الموقف الحازم والصلب ضد الفساد والمفسدين ، بحيث لا تنهاون بعقاب مرتكبي الحوادث المخزية التي تنال من قيم مجتمعنا وأمنه واستقراره " ...ولكننا بكل أسف لم نلاحظ من الحكومات المتعاقبة إستجابة لهاتين الدعوتين الساميتين للإصلاح الإداري ولمكافحة الفساد، حيث لا نحتاج اليوم إلى دليل على ما تعانیه الإدارة الحكومية من خلل ، وكذلك لا يتطلب الأمر مزيداً من شرح لكشف مدى تفشي الفساد وسطوة المفسدين .

كما شخّص صاحب السمو الأمير رعاه الله ظاهرتين سلبيتين خطيرتين يعاني منهما المجتمع الكويتي بسبب السياسات الحكومية الخاطئة التي كرستهما ، وهما الموقف السلبي تجاه العمل واستشراء النزعة الاستهلاكية حيث وجه صاحب السمو الأمير مجموعة من الأسئلة الكبرى التي طرحها النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة 1993/10/20 ، ومن بين هذه الأسئلة " كيف نعيد للعمل قيمته المقدسة ومكانه الأشرف

والأكرم بين وسائل الكسب ؟ كيف تغير النمط الترفي في المعيشة ، إلى نمط الاعتدال الذي يوفر على الإنسان كرامته ، ويحفظه من ذل الحاجة وغلبة الدين ؟ " ، وللأسف فإننا لا نستطيع أن نقول أنّ الحكومة أولت هذه الأسئلة الكبرى الإهتمام الذي يستحقها من بحث وعناية .

وكذلك نجد أنّ الحكومة لم تستطع أن تلتزم التزاماً جدياً بالتوجيه الذي تضمنه النطق السامي ذاته ، عندما أكد " أننا بحاجة ماسة إلى أن نتعلم ترتيب الأولويات ، حتى لا ننشغل بالأصغر عن الأكبر وبالهين عن الأهم " ، إذ نجد أن الأولويات في العمل الحكومي لاتزال مفقودة .

وتستمر وبكل أسف الظاهرة السلبية التي حدّر منها صاحب السمو الأمير ، والمتمثلة في خرق السلطات للقوانين المعنية بتشريعيها وتنفيذها ، فقد حدّر سموه في النطق السامي ذاته بأن " أشبع مخالفات القوانين ما يرتكبه مشروعها ومنفذوها لما يسببه ذلك من فقدان للثقة والقُدوة غير الصالحة للمواطنين ، فعلياً أن نغرس في نفوسنا جميعاً احترام القانون ، واعتبار احترامنا له خُلُقاً ربيعاً وسمة حضارية " .

وفي المقابل ، نجد أنّ الخطاب الأميري التي تعدها الحكومة وتُلقى في بداية كل دور من أدوار انعقاد مجلس الأمة ، لا تزال مجرد حبر على ورق ، وقلّما تمّ الإلتزام بتنفيذ ما تمّ التعهد بتنفيذه من خطط وأعمال ، فنجد أنّ الخطاب الأميري الذي ألقاه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة 1992/10/20 يقرر صراحة أنه "لما كانت المرأة الكويتية قد أثبتت جدارتها العلمية والعملية في شتى الميادين ، فإن الحكومة ستعمل على تأمين كل ما من شأنه تعزيز دورها الحيوي في بناء المجتمع ، وتحقيق طموحاتها في دفع المسيرة التنموية الشاملة " . ولكننا على أرض الواقع نجد أن المرأة الكويتية لا تزال تعاني التمييز في المعاملة ، على مستويات سياسية واجتماعية

كما اننا نجد أنّ التعهد الحكومي الذي تضمنه الخطاب ذاته بأن " تكون قضية التركيبة السكانية على قائمة أولويات اهتمامات الحكومة بما تقتضيه الحاجة من ضبط وتحكم في حجم ونوعية الهجرة الوافدة بشتى الوسائل الممكنة " ، تعهد بعيد كل البعد عن الواقع ، في ظل استمرار استقدام العمالة الهامشية وتفشي تجارة الإقامات وتذبذب الإجراءات الحكومية ، وغير ذلك مما هو على الضد تماماً مما جاء في الخطاب من تعهد بمعالجة التركيبة السكانية .

وعندما أعلنت الحكومة في الخطاب الأميري في افتتاح دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة 1994/10/29 أنها بصدد "تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالخدمة الإلزامية والاحتياطية ، بما يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من شبابنا المجندين " ، وكذلك أعلنت الحكومة في الخطاب الأميري في افتتاح دور الأنعقاد الثاني للفصل التشريعي السادس لمجلس الأمة 1983/10/29 أنها بصدد "إعادة تقييم التجربة التعليمية في البلاد، في ضوء المتغيرات العالمية واحتياجات عملية التنمية الشاملة ..."، إلا أننا وبكل أسف لا نجد شيئاً مما تم الوعد بتطويره وتقييمه من نظم الخدمة الإلزامية أو نظم الخدمة الإلزامية أو نظم التعليم قد تحقق.

بعد هذا كله ..ألا يحق لنا أن نتساءل: ترى ، متى يتم الالتزام بالتوجيهات التي يتضمنها النطق السامي ؟ ومتى تنفذ الحكومة ما تتعهد بتنفيذه في الخطاب الأميري ؟